لمدة 3 سنوات حتى 2027.. واختيار بدر عبدالله الكندري نائباً للرئيس للفترة نفسها

بدر ناصر الخرافي رئيساً لمجلس إدارة «بورصة الكويت»

- الخرافي: نستعد لإطلاق صناديق المؤشرات المتداولة ومنصة تداول الدخل الثابت بالربع الثاني
- تطبيق منظومة الوسيط المركزي لطرح المشتقات المالية لاحقاً.. لتوفير فرص استثمارية جديدة
- كلمة صاحب السمو بعثت في نفوسنا التفاؤل بمستقبل مشرق ومرحلة واعدة من الإصلاح
- «البورصة» تتطلع لتعزيز التعاون المثمر مع وزير التجارة بما يخدم مصالح سوق المال الكويتي

أعلنت بورصة الكويت خلال اجتماع مجلس إدارتها الذي عقد عقب جمعيتها العامة العادية للعام 2024، عن قرار المجلس بالإجماع الموافقة على تشكيل مجلس الإدارة، ليكون بدر ناصر الخرافي رئيسا لمجلس إدارة الشركة لمدة السنوات الثلاث المقبلة من 2025 – 2027، كما تم اختيار بدر عبدالله الكندري نائبا للرئيس للفترة نفسها.

وأعرب مجلس الإدارة عن بالغ شكره وتقديره لرئيس مجلس الإدارة السابق حمد مشاري الحميضي، والذي كان أول رئيس للبورصة بعد اكتمال المرحلة الأولى من خصخصتها. وأشاد المجلس بدوره القيادي البارز وجهوده في تحويل بورصة الكويت إلى ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني وقصة نجاح في المشهد المالي للدولة، وشهدت فترة رئاسته محطات مفصلية كان أبرزها النجاح الكبير لعملية الاكتتاب العام الذي تجاوزت نسبة تغطيته 850٪، متبوعا بإدراج البورصة في السوق «الأول».

ويعد الخرافي من القيادات البارزة في الكويت، حيث يمتلك خبرة تمتد لأكثر من 20 عاما في القطاعات المالية والمصرفية والصناعية وقطاع الاتصالات. ومنذ خصخصة بورصة

بدر ناصر الخرافي

الكويت عام 2019، كان عضوا في مجلس إدارتها، كما ترأس لجنتها التنفيذية وشغل عضوية لجنة الترشيحات والمكافآت، مما أتاح له دورا محوريا في صياغة إستراتيجياتها وتعزيز حوكمتها.

وتجسد رئاسته لمجلس الإدارة بداية مرحلة جديدة تتميز بالرؤية الطموحة والمستقبلية، حيث يقود الشركة نحو مزيد من التطور والابتكار، مع التركيز على تعزيز كفاءة السوق وزيادة جاذبيته الاستثمارية.

وتعليقا على قرار مجلس الإدارة باختياره رئيسا للمجلس، قال بدر الخرافي: «أتقدم بالشكر لأعضاء مجلس الإدارة على تزكيتي لتولي رئاسة مجلس إدارة شركة بورصة الكويت في هذه المرحلة المفصلية من مسيرتها، والتي تتطلب السعي نحو تحقيق تطلعات سوق المال وتعزيز مكانته. وكوني قريبا من سوق المال الكويتي، أطمح إلى تسريع عجلة تطوير المنتجات والخدمات والأدوات المالية الحديثة بما يخدم مصلحة السوق ويحقق القيمة المضافة لجميع المتعاملين فيه».

وأضاف: «أود أن أعبر عن بالغ اعتزازي بالكلمة السامية التي تفضل بها صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد بمناسبة العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك، والتي بعثت في نفوسنا الأمل والتفاؤل بمستقبل مشرق لوطننا الغالي، مستبشرين بمرحلة واعدة من الإصلاح والتنمية والإنجازات المتقدمة للكويت. وأؤكد في هذا السياق التزام بورصة الكويت الراسخ بدعم الرؤية الطموحة للدولة، التي تستوجب تضافر جهود جميع القطاعات لتحقيق التنوع الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي، ووضع أسس إستراتيجية طويلة المدى لمستقبل مزدهر ومستدام».

رؤية واضحة

وقال الخرافي: «لقد أثبتت تجربة خصخصة بورصة الكويت أن الرؤية الواضحة والإدارة المهنية قادرة على إحداث تحول فعلي في بنية الأسواق المالية، وتعزيز مكانة سوق المال الكويتي أمام المستثمر المحلي والدولي على حد سواء، حيث تتمتع بورصة الكويت بفريق عمل ذي كفاءة عالية لتحقيق واستكمال جميع مراحل التطوير، مما يسهم في تعزيز قدرة البورصة على مواكبة أفضل الممارسات العالمية والارتقاء بمنظومة السوق المالي».

وفي إطار التزامه بتطوير بيئة استثمارية تنافسية، أكد عزم البورصة على إطلاق أدوات ومنتجات مالية جديدة، مع التركيز على تعزيز الحوكمة والشفافية وفقا لأفضل الممارسات العالمية. وقال: «نستعد في الربع الثاني من هذا العام لإطلاق صناديق المؤشرات المتداولة ومنصة تداول الدخل الثابت، التي ستشمل السندات والصكوك، إلى جانب تطبيق منظومة الوسيط المركزي، والتي ستمكن سوق المال الكويتي لاحقا من طرح المشتقات المالية. هذه المبادرات ستعزز من عمق السوق وتوفر فرصا استثمارية جديدة للمستثمرين».

تعاون مثمر

وأشاد الخرافي بوزير التجارة والصناعة، خليفة العجيل، لما يمتلكه من خبرة واسعة في القطاع المالي، خاصة أنه شغل سابقا منصب رئيس جهاز المراقبين الماليين وعضوا في مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، حيث أسهم بشكل فعال في تطوير البيئة الرقابية والتشريعية وتنفيذ السياسات التي ساهمت في نمو السوق المالي الكويتي، مؤكدا أن هذه الخبرات تمثل إضافة قيمة، وأن بورصة الكويت تتطلع إلى تعزيز التعاون المثمر مع الوزير بما يخدم مصالح سوق المال الكويتي.

وهنأ الخرافي رئيس وأعضاء مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الجدد على نيلهم الثقة، متمنيا لهم التوفيق في مهامهم. وأعرب عن تفاؤله بوجود هذه الكفاءات والخبرات في المجلس، مؤكدا أن ذلك سيسهم في تعزيز بيئة سوق المال الكويتي ودفع عجلة التطوير فيه.

وأضاف: «تثمن بورصة الكويت تعاونها الوثيق مع هيئة أسواق المال والشراكة التي تجمعنا، حيث يشكل هذا التعاون ركيزة أساسية لدعم تطوير السوق وتعزيز جاذبيته للمستثمرين. إننا نتطلع إلى مواصلة العمل المشترك لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي تخدم السوق وتسهم في تنميته وفق أفضل المعايير العالمية».

مسيرة مهنية حافلة

إلى جانب دوره الجديد في بورصة الكويت، يشغل الخرافي منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات المتنقلة «مجموعة زين». كما يشغل عضوية العديد من مجالس الإدارات لمؤسسات مالية وصناعية إقليمية ودولية، من ضمنها نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية، وشركة دايموند موتورز في مصر. بالإضافة إلى ذلك، فهو عضو بمجلس إدارة شركة فولاذ القابضة في البحرين، وعضو بالمجلس الاستشاري لمنطقة الشرق الأوسط في بنك كوتس وشركاه في المملكة المتحدة، وجمعية الصداقة الكويتية البريطانية، وعضو في مجلس مفوضية اللاجئين للاستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

عمومية الشركة أقرّت توزيع 82 فلساً نقداً عن العام الماضي.. بإجمالي 16,46 مليون دينار

«البورصة» في 2024.. أداء استثنائي وقدرة على مواجهة التحديات

عقدت شركة بورصة الكويت للأوراق المالية جمعيتها العامة العادية لعام 2024 أمس وذلك برئاسة حمد الحميضي، حيث تم اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بواقع 82 فلسا لكل سهم بمبلغ إجمالي 16,46 مليون دينار، بحيث تستحق هذه الأرباح للمساهمين المقيدين بسجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له 14 أبريل 2025، ويتم توزيعها على المساهمين بتاريخ 17 أبريل 2025.

وشهد الاجتماع اعتماد كل بنوده التي كان من بينها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، بالإضافة إلى تقرير الحوكمة ولجنة التدقيق، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين وكذلك تعيين شيخة عدنان الفليج من مكتب (إرنست ويونج) – العيبان والعصيمي وشركاهم – مراقبا للحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

وفي تعليق له بهذه المناسبة، قال حمد الحميضي: «رغم التوترات الجيوسياسية والاضطرابات الاقتصادية التي شهدها العالم في 2024، أثبتت بورصة الكويت قدرتها على مواجهة التحديات، مسجلة انتعاشا قويا يعكس متانتها المالية وفاعلية استراتيجياتها، فقد حققت البورصة صافي أرباح بقيمة 18,18 مليون دينار للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، بزيادة ملحوظة بلغت 15,08٪ مقارنة بصافي أرباح عام 2023 البالغ 15,8 مليون دينار، لتسجل بذلك أعلى صافي أرباح في تاريخها.»

وأشار الحميضي إلى الأداء الاستثنائي الذي حققته بورصة الكويت خلال العام، حيث ارتفع صافي الربح التشغيلي ليبلغ 22,4 مليون دينار، أي بزيادة 22,59٪ تقريبا من 18,27 مليون دينار، كما بلغ إجمالي موجودات بورصة الكويت حوالي 126,15 مليون دينار، أي بزيادة 6,11٪ مقارنة بإجمالي موجوداتها للعام 2023 والبالغ 118,89 مليون دينار.

حمد الحميضي ومحمد العصيمي خلال الجمعية العمومية لشركة بورصة الكويت

بدر الخرافي وطلال البحر وخالد الفلاح خلال تكريمهم حمد الحميضي بحضور رائد بوخمسين ودلال بهبهاني ومحمد العصيمي ويوسف المناعي

وأضاف: «كان عام 2024 محطة فارقة في مسيرة بورصة الكويت، إذ احتفت الشركة بمرور عشرة أعوام على تأسيسها، وهي سنوات شهدت تحولات جوهرية وإنجازات استثنائية ساهمت في تعزيز مكانة سوق المال الكويتي كركيزة أساسية للاقتصاد الوطني. ذلك وتمضي الشركة قدما في تطوير السوق، وتعزيز الاستدامة، وتأكيد دورها كمكون أساسي في منظومة الكويت الاقتصادية، استنادا لاستراتيجية راسخة طويلة الأمد، لتسهم بشكل ملموس في تحقيق رؤية الدولة الاقتصادية الأوسع، باعتبارها بوابة الاقتصاد الكويتي والفرص الواعدة التي يتيحها». وأعرب الحميضي عن بالغ الامتنان والتقدير لصاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، على جهوده الثابتة لضمان استقرار وازدهار دولة الكويت والاقتصاد الوطني.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت محمد العصيمي إن سوق المال الكويتي سجل زيادات ملحوظة خلال العام 2024، حيث قفز حجم التداول بنسبة 73,08٪ ليصل إلى 68,48 مليار سهم، مقارنة بـ 39,57 مليار سهم في العام 2023. وواكبت قيمة التداولات هذا النمو، مسجلة ارتفاعا بنسبة 42,85٪ من 10,38 مليار دينار إلى 14,83 مليار دينار. كما بلغت القيمة السوقية 43,58 مليار دينار بنهاية العام، محققة نموا بنسبة 8,24٪ مقارنة بعام 2023 الذي سجلت فيه 40,26 مليار دينار.

وأشار العصيمي إلى ارتفاع نشاط الاستثمار الأجنبي، والذي ارتفع بنسبة 84٪ في العام 2024 ليصل إلى 4,6 مليارات دينار، في حين شكلت تداولات المستثمر المؤسسي 61٪ من إجمالي قيمة التداول في عام 2024، ما يعكس الدور المحوري للمؤسسات الاستثمارية في تعزيز سيولة السوق واستقراره.

وأضاف: «في إطار جهودها المستمرة لتوسيع قاعدة الشركات المدرجة، نجحت بورصة الكويت في إدراج شركة مجموعة البيوت الاستثمارية القابضة ضمن السوق الأول، ومع هذا الإدراج، وترقية شركتين من السوق الرئيسي إلى الأول، ارتفع إجمالي عدد الشركات المدرجة في هذا السوق من 31 شركة في 2023 إلى 34 شركة في 2024، وزادت قيمته السوقية بنسبة 11,02٪، من 31,82 مليار دينار إلى 35,33 مليار دينار».

وأشاد العصيمي بجهود بورصة الكويت المستمرة لتطوير البنية التحتية للسوق، حيث واصلت تعاونها مع الشركة الكويتية للمقاصة خلال العام 2024، واستمرت في تنفيذ سلسلة من الاختبارات التي أنطلقت في العام السابق، بهدف ضمان توافق متطلبات منظومة الوسيط المركزي. كما تضمنت هذه الجهود على التأكد من قدرة شركات الوساطة المالية على التعامل مع عمليات التسوية، وذلك بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية، استعدادا لتأهيلها للحصول على العضوية في المنظومة. واختتم العصيمي تصريحه بعد الجمعية العمومية بالتقدم بوافر الشكر إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على رؤيتهم الاستراتيجية ودعمهم المستمر، والذي كان له بالغ الأثر في توجيه مسيرة البورصة نحو تحقيق أهدافها الطموحة.

انتخاب مجلس إدارة جديد

انتخبت الجمعية العامة لبورصة الكويت أعضاء مجلس إدارة الشركة للدورة الجديدة ولمدة ثلاث سنوات قادمة (2025 – 2027)، وقد أسفرت النتائج عن انتخاب كل من: بدر ناصر الخرافي – عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)، وبدر عبدالله الكندري – عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)، وطلال جاسم البحر – عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)، وخالد وليد الفلاح – عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)، وجاسم حسن زينل – عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)، ويوسف فيصل المناعي – عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)، ورائد جواد بوخمسين – عضو مجلس إدارة (مستقل)، ودلال جعفر بهبهاني – عضو مجلس إدارة (مستقل).

شكر وتقدير

قدم حمد الحميضي الشكر والتقدير لمساهمي شركة بورصة الكويت للأوراق المالية على ثقتهم ودعمهم المستمر للشركة وأهدافها، الذي أسهم في تعزيز مكانة بورصة الكويت كسوق مالي بارز في منطقة الشرق الأوسط، وشق الطريق نحو النمو والازدهار، لتصبح البورصة عنصر فعال في تنويع وتطوير الاقتصاد الوطني، ومساهم رئيسي في رؤية الكويت للتحول إلى مركز مالي وثقافي واستثماري رائد في المنطقة. كما تقدم بالشكر إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ما قدموه من إسهامات غير محدودة لمسار الشركة الاستراتيجي، ولما لها من أثر واضح في تطوير سوق المال الكويتي وارتقائه بفضل مشورتهم الحكيمة وخبرتهم الواسعة. كذلك تقدم بجزيل الشكر إلى كافة موظفي بورصة الكويت لمساهماتهم الفاعلة لتحقيق مساعي بورصة الكويت وأهدافها الاستراتيجية.

تراجع التضخم الحاد لأقل من 13٪ يدعم تيسير «المركزي» للسياسة النقدية بدءاً من أبريل المقبل

«الوطني»: الاقتصاد المصري انتقل إلى مرحلة تتسم بقوة معدلات النمو

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن الاقتصاد المصري بدأ ينتقل الى مرحلة تتسم بقوة معدلات النمو، وذلك بعد 4 أعوام من التحديات الصعبة، إذ تراجع معدل التضخم بشكل حاد من ذروته البالغة نحو 36٪ العام الماضي إلى أقل من 13٪ في فبراير، مما يهيئ الظروف لتيسير البنك المركزي للسياسة النقدية بدءا من أبريل المقبل.

وأضاف التقرير أن تيسير السياية النقدية للبنك المركزي المصري يعد من أبرز العوامل الجوهرية اللازمة لخفض تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال، ودعم الانضباط المالي، وتعزيز تدفقات رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يترتب عليه تعزيز الزخم الاقتصادي بدعم من انتعاش الاستهلاك.

وأشار «الوطني» إلى أن ديناميكيات القطاع الخارجي تشكل أبرز التحديات أمام الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في مصر، لاسيما في ظل غياب التعويم الكامل للجنيه المصري. وكان صندوق النقد الدولي قد نوه إلى أن سعر الصرف لايزال يتحرك ضمن نطاق محدود، الأمر الذي يتطلب تطبيق المزيد من الإصلاحات لتعزيز مرونته الحقيقية.

كما اتسع عجز الحساب الجاري على خلفية زيادة الواردات، وارتفاع تكاليف الطاقة، وتراجع إيرادات قناة السويس. وتعد مرونة سعر الصرف عاملا جوهريا للحفاظ على مستويات قوية من الاحتياطيات الأجنبية وصافي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية، والتي لاتزال متقلبة وتعتمد بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أدوات الدين المحلية.

وفي 11 مارس الجاري استكمل صندوق النقد الدولي المراجعة الرابعة بموجب الاتفاق مع مصر في ظل تسهيل الصندوق الممدد (EFF)، ما يمكن السلطات المصرية من سحب 1,2 مليار دولار إضافية، ليصل إجمالي السحوبات ضمن حزمة التمويل الممتدة البالغة 8 مليارات دولار إلى 3,2 مليار دولار

كما وافق الصندوق أيضا على منح مصر 1,3 مليار دولار إضافية بموجب تسهيل المرونة والاستدامة، مع التأكيد مجددا على أهمية تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية، خاصة فيما يتعلق بتخارج الدولة من الأصول المملوكة لها، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتحسين الحوكمة والشفافية.

باقي تفاصيل التقرير على موقع «الأنباء» الإلكتروني:
www.alanba.com.kw